

التضارب في المصالح المتعلقة بإصدار التصنيفات الائتمانية

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية. وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية، يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

حددت وكالة Moody's لخدمة المستثمرين حالات التضارب المحتمل في المصالح التالية فيما يتعلق بتصنيفات الائتمانية التي خصصتها.

1. تحصل وكالة Moody's لخدمة المستثمرين على رسوم من المُصدرين أو الضامنين نظير تحديد التصنيفات الائتمانية بالنسبة للأوراق المالية أو أدوات السوق النقدي التي يقوموا بإصدارها أو ضمانها.
2. تحصل وكالة Moody's لخدمة المستثمرين على رسوم من المدينين نظير تحديد التصنيفات الائتمانية الخاصة بالمدينين.
3. تحصل وكالة Moody's لخدمة المستثمرين على رسوم من المستثمرين نظير تحديد التصنيفات الائتمانية بالنسبة للأوراق المالية أو أدوات السوق النقدي.
4. علاوةً على التصنيفات الائتمانية، تقوم وكالة Moody's لخدمة المستثمرين بتقديم خدمات أخرى مسموح بها للمُصدرين أو المدينين والتي ربما تخضع لتصنيف ائتماني من جانب وكالة Moody's لخدمة المستثمرين. وتحصل وكالة Moody's لخدمة المستثمرين نظير هذه الخدمات الأخرى المسموح بها على رسوم من المُصدر أو المدين الذي يتقدم بطلب.
5. تصدر وكالة MIS وتحافظ على التصنيف الائتماني للأوراق المالية أو أدوات السوق النقدي الصادرة عن مجموعة من الأصول أو كجزء من الأوراق المالية المدعومة بالأصول أو الرهن العقاري التي يتم دفعها للمصدر أو الراعي أو المؤمّن لأداة الضمان أو أدوات السوق النقدي.
6. تسمح وكالة Moody's لخدمة المستثمرين لموظفيها بأن يمتلكوا مباشرةً أوراقاً مالية أو أدوات سوق نقدي أو أن يكون لديهم مصالح ملكية مباشرةً أخرى لدى المدينين أو المُصدرين الخاضعين للتصنيف الائتماني الذي تحدده وكالة Moody's لخدمة المستثمرين، طالما أنهم لا يشاركون في التصنيف الائتماني أو يؤثرون عليه بأي شكل آخر.
7. تسمح وكالة Moody's لخدمة المستثمرين لموظفيها بأن تكون لهم علاقات عمل تتجاوز علاقات العمل العادية القائمة على أساس تجاري صرف مع المدينين أو المُصدرين الخاضعين للتصنيف الائتماني، طالما أنهم لا يشاركون في التصنيف الائتماني أو يؤثرون عليه بأي شكل آخر.
8. يجوز لأعضاء مجلس إدارة وكالة Moody's لخدمة المستثمرين أن ينتموا إلى كيانات المدينين أو المُصدرين الخاضعين للتصنيف الائتماني الذي تعينه وكالة Moody's لخدمة المستثمرين.

9. يجوز لأعضاء مجلس إدارة مؤسسة Moody's (الشركة الأم لوكالة Moody's لخدمة المستثمرين) أن ينتموا إلى كيانات المدينين أو المُصدرين الخاضعين للتصنيف الائتماني الذي تعينه وكالة Moody's لخدمة المستثمرين.

10. قد تقوم وكالة Moody's لخدمة المستثمرين بإصدار تصنيفات ائتمانية تغطي، و/أو بناءً على طلب من، الكيانات التي ربما يكون لها حصص أسهم كبيرة (أي 5% أو أكثر من الأسهم القائمة) في مؤسسة Moody's، الشركة الأم لوكالة Moody's لخدمة المستثمرين.

11. هناك شركة غير تصنيفية تابعة لوكالة Moody's لخدمة المستثمرين، وهي شركة Moody's Analytics. قد يكون عملاؤهم أطرافاً تقدم لهم وكالة Moody's لخدمة المستثمرين خدمات التصنيف الائتماني

12. فيما يتعلق بلغة الإفصاح، يطلع الموظفون على مرجع لغة الإفصاح. يجوز لمؤسسة Moody's و/أو الشركات التابعة لها أن تشرك شركات التأمين أو المصرفيين الاستثماريين فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والمشروعات المشتركة و/أو البيع التي تقوم بها مؤسسة Moody's للديون أو غيرها من الأوراق المالية. ترتبط مؤسسة Moody's أيضاً بعلاقات تجارية مع العديد من الشركات التي تشتري منها السلع أو الخدمات (مثل المرافق أو السفر أو المعدات أو البرامج أو الأجهزة التكنولوجية أو اللوازم المكتبية، وما إلى ذلك)، أو مع الشركات التي تمتلك حصص ملكية في الشركات التي تمتلك فيها شركة Moody's حصة ملكية أيضاً. وقد تكون الأطراف التي ترتبط مؤسسة Moody's معها بعلاقات تجارية من هذا القبيل كيانات تقدم وكالة Moody's لخدمة المستثمرين تصنيفات ائتمانية لها.